World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/7-A/4
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2022-2025)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2022 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	574 392 11 دولارا أمريكيا
مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر*	4

* https://gender.manuals.wfp.org/en/gender-toolkit/gender-in-programming/gender-and-age-marker/.

موجز تنفيذي

على الرغم من أن مستويات الجوع في تونس منخفضة بشكل عام، فإن الوصول إلى الغذاء المغذي تعيقه حواجز اقتصادية مثل انخفاض القوة الشرائية. كما تؤثر جائحة فيروس كورونا تأثيرا شديدا على اقتصاد التونسيين وسبل عيشهم. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسات أن تونس من بين البلدان العشرة الأولى المتأثرة بتغير المناخ من حيث عدد السكان المتضررين وخسائر الناتج المحلي الإجمالي. وتواجه تونس أيضا عبئا مزدوجا لسوء التغذية، بما يشمل نقص المغذيات الدقيقة وفرط الوزن والسمنة.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات من خلال أنشطة تعزيز القدرات على المستويين الحكومي والمجتمعي. ويهدف **البرنامج** إلى تعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية الذي تديره الحكومة للوصول إلى 260 000 طفل في أوضاع هشة (125 000 من البنات و135 000 من الأولاد). وتضاعفت الميزانية الوطنية لهذا البرنامج في عام 2019 (لتصل إلى 16 مليون دولار أمريكي سنويا)، حيث ترى الحكومة في الوجبات المدرسية شبكة أمان اجتماعي يمكنها تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وزيادة الوصول إلى التعليم والتغذية، والمساهمة في التنمية البشرية. وسيواصل **البرنامج** دعم تعزيز وتوسيع هذا البرنامج وجعل سلسلة إمداده لامركزية ومتنوعة بهدف تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود إلى جانب الحفاظ على استدامة هذا البرنامج.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة C. Fleischer
المديرة الإقليمية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بريد إلكتروني: corinne.fleischer@wfp.org

السيد G. Bordignon
القائم بالأعمال بالنيابة
المكتب القطري في تونس
بريد إلكتروني: gianpietro.bordignon@wfp.org

كما تدرك الحكومة الحاجة إلى رصد حالة الأمن الغذائي في أكثر المناطق ضعفا من أجل المساعدة في إثراء وتعزيز الاستعداد للصدمات والاستجابة لها. ويقدم **البرنامج** المساعدة التقنية في إنشاء نظام وطني لرصد الأمن الغذائي يمكنه إثراء الجهود الرامية إلى جعل نظام الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الوطنية أكثر شمولا واستجابة للصدمات. وسيدعم **البرنامج** جهود الرصد المنتظمة التي يبذلها بإجراء تقييمات حول الأمن الغذائي والتغذية تراعي المساواة بين الجنسين، وتتضمن اعتبارات مراعاة النزاعات، وترمي إلى دعم تصميم السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها.

ويعتمد تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس على نتائج تحديث الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع لعام 2020 ويتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2021-2025)، كما ستساهم أنشطة **البرنامج** في أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء على الجوع)، و4 (التعليم الجيد)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و13 (العمل المناخي)، و17 (إرساء الشراكات لتحقيق الأهداف). ولا تزال المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات، وتعزيز القدرات، وتعزيز التغذية، والابتكارات المتعلقة بالخدمات العامة تشكل نهج **البرنامج** باعتباره عاملا يمكن الحكومات من قيادة التغيير. وتتماشى الخطة الاستراتيجية القطرية مع الإصلاحات الجارية في تونس في قطاع التعليم ونظام الحماية الاجتماعية.

وتتوخى الخطة الاستراتيجية القطرية استمرار **البرنامج** في تقديمه للمساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات، والاستفادة من شراكاته الناجحة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الآخرين لتحقيق حصيلتين استراتيجيتين:

- الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة المختارة في المناطق المستهدفة وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات والمخاطر المناخية، بحلول عام 2025.
- الحصيلة الاستراتيجية 2: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المستهدفة في تونس على تنفيذ برامج وجبات مدرسية وحماية اجتماعية شاملة للجميع ومستجيبة للصدمات تُحسّن الأمن الغذائي والتغذية، بحلول عام 2025.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2022-2025) (WFP/EB.2/2021/7-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 574 392 11 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري

1-1 السياق القطري

1- حققت الديمقراطية التي أطلقتها ثورة الياسمين في عام 2011 تقدما مطردا في تونس. وفي عام 2014، اعتمدت تونس دستورا جديدا وأجرت انتخابات تشريعية ورئاسية ناجحة. وسهلت عدة عوامل الانتقال السلس نسبيا إلى الديمقراطية وترسيخها المستمر، بما في ذلك المستويات الجيدة للتعليم والتنمية، وثقافة التسامح المتجذرة، والمجتمع المدني النشيط والمتطور. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت نتائج انتخابات 2019 مزيدا من التجزؤ في المشهد السياسي. فقد توالى على تونس 13 حكومة منذ عام 2011 وهي تعاني من توترات اجتماعية ملحوظة وانتعاش اقتصادي بطيء بسبب التحديات الهيكلية المستمرة والاقتصاد الذي يعتمد كثيرا على مصادر الإيرادات الخارجية.

2- وحدد التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها نموذجا اجتماعيا واقتصاديا ليس شاملا للجميع أو قادرا على الصمود أو مستداما بالشكل الكافي ولا يخلق ما يكفي من الوظائف اللائقة؛ والآليات المؤسسية والإطار التشريعي الذي يطرح صعوبات بسبب الانتقال الديمقراطي الذي ما يزال جاريا؛ ونظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي لا يتمتع الأشخاص الأكثر ضعفا بإمكانية الوصول العادل إليها دائما؛ والإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية وضعف القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والصدمات.

3- واحتلت تونس المرتبة 95 من بين 189 بلدا في دليل التنمية البشرية والمرتبة 102 من بين 173 بلدا في مؤشر رأس المال البشري في عام 2020. ويُعد قطاع الخدمات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 64 في المائة، حيث تشكل الصناعة 26 في المائة والزراعة 10 في المائة. وظل الاقتصاد التونسي في حالة ركود منذ عام 2011. وفي عام 2015، أدّت الهجمات التي أثرت على قطاع السياحة والإضرابات في قطاع الفوسفات – وهما قطاعان يمثلان معا نحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.2 في المائة. ومنذ ذلك الحين، ظل النمو الاقتصادي السنوي في تونس يتقلب بين 1 و2.6 في المائة. وعانى الاقتصاد في عام 2020 من انكماش تاريخي بنسبة 8.8 في المائة.

4- ومن المرجح أن يؤدي استمرار تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية وتفاقم الديون العامة والخارجية إلى زيادة الصعوبات التي تواجه تونس في ضمان التمويل المستدام لميزانيتها. وبلغ إجمالي الديون العامة للحكومة وإجمالي ديون تونس الخارجية في عام 2020 أعلى مستوياتهما على الإطلاق حيث وصلا إلى 85 في المائة و109 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ويتواصل تخفيض تصنيف الجدارة الائتمانية الطويلة الأجل لتونس. وحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تستمر نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حتى عام 2023.

5- وفي عام 2019، بلغ إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي 44 في المائة، بما في ذلك 86 في المائة منهم في قطاع الزراعة وصيد الأسماك و31 في المائة في قطاع صناعة الأغذية الزراعية. ويوظف الاقتصاد غير الرسمي 49.5 في المائة من القوة العاملة من الذكور و32 في المائة من الإناث. وينزع العاملون في القطاع غير الرسمي إلى أن يكونوا أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية من العاملين في القطاع الرسمي.

6- وظلت البطالة في تونس مرتفعة خلال الثلاثين عاما الماضية، حيث بلغت 15 في المائة في المتوسط. وهي تؤثر في المقام الأول على الشباب (36 في المائة عاطلون)، وخريجي الجامعات (30 في المائة)، والنساء (23 في المائة). والملاحظ أن معدلات البطالة أعلى في المناطق الريفية وفي الوسط الغربي (29 في المائة) والشمال الغربي (26 في المائة) من البلاد. والبطالة بين النساء (22.5 في المائة) ضعف مثيلتها بين الرجال (12.4 في المائة)، وهذا التفاوت أعلى في المناطق الداخلية، حيث تبلغ البطالة بين النساء 35 في المائة في المتوسط.

7- وبالنظر إلى السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتسم بتزايد التحديات، تقر الحكومة بضرورة رصد حالة الأمن الغذائي في أكثر المناطق ضعفا التي أظهرت مؤشرات على انعدام الأمن الغذائي[1] من أجل المساعدة في إثراء وتعزيز الاستعداد للصدمات والاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسات أن تونس من بين البلدان العشرة الأولى المتأثرة بتغير المناخ من حيث عدد السكان المتضررين وخسائر الناتج المحلي الإجمالي.[2]

8- وحسب تقرير الفجوة الجنسانية العالمية لعام 2020، تراجعت تونس من حيث المساواة بين الجنسين من المرتبة 90 إلى 124 منذ عام 2006. ويعد عدم المساواة بين الجنسين عائقا كبيرا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويؤثر سلبا على النساء والبنات ويتسبب في التمييز ضدهن. ويتبين أن هذه الفجوات الجنسانية ضيقة في التحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة، ولكنها واسعة في التمكين السياسي والمشاركة الاقتصادية.

9- وارتفعت معدلات الانقطاع عن الدراسة خمسة أضعاف في السنوات الخمس والعشرين الماضية، حيث انقطع نحو 100 000 تلميذ دون سن 18 عن الدراسة كل عام خلال العقد الماضي. وعلى العموم، انخفض معدل الانقطاع عن المدرسة الابتدائية بحدة، ويمثل الآن أقل من 10 في المائة من إجمالي المنقطعين عن الدراسة، ولكن في المناطق الريفية، يجيد 52.8 في المائة فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و15 سنة الحد الأدنى من مهارات القراءة، مقارنة بنسبة 72 في المائة في المناطق الحضرية.

2-1 التقدم نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030

10- يُظهر تحليل الدستور التونسي لعام 2014 أن 65 في المائة من أولوياته تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ولكن بينما يقدر التوافق بنسبة 91 في المائة مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة "بالناس"، فإنه يبلغ 31 في المائة فقط بالنسبة لتلك المتعلقة بكوكب الأرض.[3] وطلب مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم إجراء دراسة "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" حول الأفراد الأكثر ضعفا وهشاشة في تونس، وخلصت إلى أن النساء والبنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و30 سنة والقاطنات في المناطق الريفية هن أكثر الفئات ضعفا. ويؤدي نقص البيانات الشاملة عن المهاجرين، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والمشردين، والأقليات العرقية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في القطاع غير الرسمي إلى صعوبة قياس التغييرات المتعلقة بالإقصاء الاجتماعي. وستطلق الحكومة التونسية استعراضا وطنيا لأهداف التنمية المستدامة في عام 2021.

3-1 التقدم نحو هدفي التنمية المستدامة 2 و17

التقدم نحو غايات هدف التنمية المستدامة 2

11- *الحصول على الغذاء*: تصنف تونس ضمن البلدان التي تنخفض فيها مستويات الجوع، إذ تحتل المرتبة 23 من بين 107 بلدان في مؤشر الجوع العالمي لعام 2020. ومع ذلك، هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تعرقل حصول جزء كبير من السكان على أطعمة صحية ومغذية: ركود الاقتصاد الذي عانى من انكماش كبير خلال جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)؛ وارتفاع

[1] استقصاء **البرنامج** بشأن تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة، يونيو/حزيران 2020، ولايات القيروان، وسيدي بوزيد، والكاف، وسليانة واستقصاء نظم رصد الأمن الغذائي، فبراير/شباط 2021، القيروان، والقصرين، وسيدي بوزيد *(تقرير قيد النشر)*.

[2] Radhouane, Leila. 2013. Climate change impacts on North African countries and on some Tunisian economic sectors. *Journal of Agriculture and Environment for International Development*, vol. 107, No.1, pp. 101–113.

[3] التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة.

معدلات البطالة والتفاوتات الإقليمية؛[4] والاعتماد الكبير على واردات الحبوب، إذ يتم استيراد نحو 60 في المائة من الحبوب المستهلكة. وفي غياب رصد الأمن الغذائي، تظل حالة الأمن الغذائي لدى الفئات الضعيفة غير واضحة في الوقت الحاضر.[5]

12- وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يبلغ انتشار معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد 9 في المائة، أي ما يعادل مليون تونسي. ولكن بإدراج انعدام الأمن الغذائي المعتدل في المعادلة، يرتفع معدل الانتشار إلى 20 في المائة، أي ما يعادل 2.3 مليون شخص. وتشمل مصادر دخل الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي: الإعانات الاجتماعية، وفرص العمل غير النظامية التي لا تتطلب مهارة داخل القطاع الزراعي وخارجه، وفرص العمل النظامية التي لا تتطلب مهارة، وتربية الماشية، وإنتاج المنتجات الحيوانية.[6]

13- *وضع نهاية لسوء التغذية*: رغم أن تونس أحرزت تقدما كبيرا في التصدي لسوء التغذية، فإن التحديات القائمة تمثل عبئا مزدوجا يسببه سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة المقترن بفَرْط الوزن والسِّمنة. ويقدر معدل انتشار فقر الدم المرتبط بنقص الحديد بنسبة 29 في المائة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرا و31 في المائة من النساء. وتشكل السمنة وفرط الوزن تحديا متزايدا، حيث يعاني 39 في المائة من النساء و19 في المائة من الرجال و17 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من السمنة.[7] ومع ذلك ما يزال سوء التغذية منتشرا في صفوف الأطفال، إذ عانى 8.4 في المائة من الأطفال من التقزم في عام 2018. وإلى جانب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ثمة عوامل أخرى مترابطة، مثل ضعف التنوع الغذائي، والخمول البدني، وعادات الأكل السيئة – باستهلاك الأغذية القائمة على القمح – تفسر الأسباب الكامنة خلف انتشار التقزم والسمنة وفرط الوزن.

14- *إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخلهم*: يعيش ما يقارب 30 في المائة من السكان في المناطق الريفية، وتستأثر الزراعة بنسبة 44 في المائة من العمالة الريفية. وعلى مدى السنوات الأخيرة، انخفض عدد القوة العاملة على الصعيد الوطني في قطاع الزراعة إلى 14.5 في المائة، مما يشير إلى هجرة السكان الريفيين وتناقصهم.[8] وأشارت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عام 2018 إلى أن انخفاض الإنتاجية الزراعية وتزايد تجزئة الأراضي هما السببان الرئيسان وراء النزوح الجماعي من المناطق الريفية وهجرة الشباب منذ عام 2011 من ولايات سليانة وجندوبة ومدنين.[9] ويشكل تعدد نظم الأراضي والممتلكات، والطرق التي تزاول بها الزراعة، وتعقيد إجراءات الحصول على القروض، إلى جانب تقلب الإنتاج وزيادة مخاطر تغير المناخ، العوامل الرئيسية التي تعرقل تنمية هذا القطاع.

15- وتشكل النساء 58 في المائة من القوة العاملة[10] في قطاع الزراعة، لكنهن يتقاضين أجورا أقل من الرجال، وغالبا ما يعملن في القطاع غير الرسمي، مما يحد من وصولهن إلى نظام الحماية الاجتماعية.[11] ورغم أن 80 في المائة من الإنتاج الزراعي يأتي من مشروعات أسرية، فإن 35 في المائة منها فقط ترأسها نساء.[12] ونتيجة لذلك، لا تكاد مساهمات النساء في الإنتاج

---

[4] تونس، المعهد الوطني للإحصاء. 2020. خريطة الفقر بالبلاد التونسية.

[5] يجري المعهد الوطني للإحصاء كل خمس سنوات استقصاء بشأن استهلاك الأسر وميزانيتها ومستوى معيشتها يتضمن أسئلة تتعلق بالأمن الغذائي. ويتم استقراء البيانات سنويا لتقدير نسب انعدام الأمن الغذائي.

[6] منظمة الأغذية والزراعة. 2013. *الأمن الغذائي والتغذية في جنوب وشرق حافة حوض البحر الأبيض المتوسط*.

[7] تقرير التغذية العالمي. تونس.

[8] E. Chebbi and others. 2019. *Rapport de synthèse sur l'agriculture en Tunisie*.

[9] منظمة الأغذية والزراعة. 2018. *الهجرة الريفية في تونس: دوافع وأنماط هجرة الشباب الريفي وتأثيرها على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في تونس*.

[10] Le Monde. 2019. *En Tunisie, le sort tragique des ouvrières agricoles*.

[11] النساء العاملات في قطاع الزراعة يحصلن على أجر أقل بنسبة 50 في المائة من الرجال و33 في المائة فقط يتمتعن بتغطية الضمان الاجتماعي. انظر https://www.webmanagercenter.com/2019/11/19/441491/tunisie-pres-de-70-des-travailleuses-agricoles-nont-pas-de-couverture-sociale/. وأفاد تقرير إخباري صدر في أغسطس/آب 2020 عن استقصاء أجرته وكالة الديمقراطية المحلية بالقيروان أن 58 في المائة من العاملات في المزارع يتقاضين بين 10 و15 دينارا تونسيا في اليوم و30 في المائة يتقاضين أقل من 10 دنانير في اليوم. انظر https://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/13024256-58-of-female-farm.

[12] منظمة العمل الدولية. 2018. *تمكين المرأة والشباب في الريف التونسي: تقييم باستخدام مؤشر تمكين المرأة في الزراعة (WEAI)*.

الزراعي والأمن الغذائي الأسري تظهر في البيانات، كما يخضعن لمزيد من القيود فيما يتعلق بالوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والمدخلات الزراعية. وتشير قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الجنسانية والحقوق الخاصة بالأراضي إلى أن المزارعات يمتلكن 6.4 في المائة من الأراضي الزراعية.

16- وتواجه رابطات المزارعين تحديين رئيسين:

- *الوصول إلى الأسواق*: يقيد الوضع القانوني لمجموعات التنمية الزراعية (GDAs) من ممارستها للأنشطة التجارية المدرة للربح. وبالتالي، لا يمكنها تمويل أنشطة التسويق والتنسيق. وعلاوة على ذلك، تفضل سياسات المشتريات الوطنية الجهات الفاعلة الاقتصادية التي يمكنها تقديم العطاءات بأقل الأسعار الممكنة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى التأثير على التركيز الاقتصادي الذي يمنع صغار المنتجين، الذين غالبا ما يواجهون صعوبات في تحسين هياكل التكلفة الخاصة بهم، من الوصول إلى الأسواق المؤسسية. وزيادة على ذلك، يعيق التأخير في تسديد المدفوعات العامة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على تمويل أنفسهم ذاتيا.
- *الفجوات في القدرات*: تفتقر مجموعات التنمية الزراعية في بعض الأحيان إلى القدرة على: إدارة الإجراءات القانونية والإدارية (المشتريات، والضرائب، وتقديم العطاءات، وشهادة الجودة)؛ ومعرفة الممارسات المتعلقة بأساليب الحصاد الزراعي الإيكولوجي، وإدارة التخزين، وحلول تحويل الأغذية، وإدارة خسائر ما بعد الحصاد؛ والوعي بآثار تغير المناخ على استراتيجيات الإنتاج والتكيف؛ والتثقيف بالأمور المالية.

17- *النظم الغذائية المستدامة*: يؤدي ضعف إنفاذ اللوائح والاستخدام غير المستدام لموارد التربة والمياه إلى تقويض الإمكانات الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الزراعة ويهددان خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة النادرة أصلا حيث تُزرع 46 في المائة من المحاصيل على أراضي ذات خصوبة محدودة، إذ يخاطر البلد بفقدان ما يصل إلى 50 في المائة من أراضيه الصالحة للزراعة بسبب التعرية والتصحر بحلول عام 2050. وعلاوة على ذلك، قدر المعهد الوطني للاستهلاك، في عام 2018، أن الأغذية المهدرة بلغت 5 في المائة من الإنفاق الغذائي.[13]

18- وتبين دراسات المناخ أن البلاد معرضة بشدة لتغير المناخ وأن اقتصادها وسكانها ونظمها الإيكولوجية تعاني من ضعف شديد.[14] وتشير التقديرات إلى أنه، بحلول عام 2050، سينخفض هطول الأمطار بنسبة 10 إلى 30 في المائة حسب المنطقة وسيتزايد تواتر الظواهر الجوية الشديدة وحدتها. وتعاني تونس بالفعل من ندرة المياه، ومن المتوقع أن تنخفض موارد المياه التقليدية بنسبة 28 في المائة بحلول عام 2030.[15] وسيؤثر الجفاف بصفة خاصة على مصالح زراعة الحبوب البعلية، مع انخفاض متوقع في مساحة الأراضي من 1.5 مليون هكتار إلى نحو مليون هكتار بحلول عام 2030، وانخفاض للناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 5 إلى 10 في المائة.[16] وفي حالة تعاقب موجات جفاف حادة، ستنخفض مساحة الأراضي المستخدمة في زراعة محاصيل الحبوب وزراعة الأشجار بمقدار 000 200 و000 800 هكتار على التوالي، بينما سينخفض عدد الماشية بنحو 80 في المائة في الوسط والجنوب بسبب فقدان مساحات الرعي غير المزروعة.[17]

التقدم نحو غايات هدف التنمية المستدامة 17

19- *تعزيز القدرات*: تتمثل الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في دعم وضع سياسات عامة فعالة تراعي المخاطر وتوفر الوسائل للحد من التفاوتات وتحسين قدرة تونس على الصمود أمام تغير المناخ والصدمات

---

[13] منظمة الأغذية والزراعة. 2018. ندوة حول "تحديات التبذير الغذائي في تونس وسبل الحد منه". 13 ديسمبر/كانون الأول 2018.

[14] تونس، وزارة الشؤون المحلية والبيئة. 2019. *البلاغ الوطني الثالث لتونس كجزء من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ*.

[15] Radhouane, Leila. 2013 Climate change impacts on North African countries and on some Tunisian economic sectors. *Journal of Agriculture and Environment for International Development*, vol. 107, No.1, pp. 101–113.

[16] تونس، وزارة البيئة والتنمية المستدامة. 2015. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. المساهمات المزمع تقديمها على المستوى الوطني في تونس.

[17] المرجع نفسه.

من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية، والاستفادة من الشراكات القوية مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أجل القضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4-1 الفجوات والتحديات المتعلقة بالجوع

20- إن ما يحول دون الحصول على الأغذية المغذية ليس عدم توافرها، بل عدم كفاية القوة الشرائية لدى أشد الناس ضعفا في البلاد وعادات الأكل لديهم. ويبلغ معدل الفقر الوطني نحو 15 في المائة، مع استمرار وجود فوارق كبيرة بين المناطق (من 4 في المائة في تونس الكبرى إلى 35 في المائة في القيروان). وتُحدث جائحة كوفيد-19 تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا، ويتوقع أن يكون التعافي صعبا بعد الجائحة.

21- ولدى تونس نظام للحماية الاجتماعية متطور وقائم على الحقوق ويستند إلى اشتراكات المستخدمين ويركز على الرعاية الصحية والتعليم واستحقاقات العمل ويشمل تدابير المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات القائمة على النقد (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة "PNAFN") وبرنامجا يتيح الوصول إلى الرعاية الصحية إما مجانا أو بسعر مخفض. ورغم ذلك، لا تشمل العديد من قوانين الحماية الاجتماعية إلّا بعض فئات العمال، مثل العاملين في الزراعة والحرف اليدوية، على عكس غيرهم من العاملين في القطاع غير الرسمي والمشردين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا يتيح النظام مخططا لإعانات البطالة، ولا يشتمل على مكون لرصد الفقر وانعدام الأمن الغذائي أو يسمح بالتكيف للاستجابة للصدمات؛ وهو نظام ساكن ويصعب توسيعه أو تقليصه أفقيا، أي عن طريق تغيير الاستهداف، أو عموديا، أي عن طريق تكييف مستويات المساعدة. كما أنه يفتقر إلى آليات شكاوى للتنبيه في حالات الإقصاء وعدم دفع المستحقات. وتستخدم وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية قواعد بيانات مختلفة لتقديم المساعدة، مما يحول دون ربط الأسر الضعيفة لاستحقاقاتها. كما أنهما تستخدمان مجموعات مختلفة من معايير الإدماج، ولا يتفق أي منها مع سياسة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة للجميع.

22- وتكشف النتائج الأولية للتحليل الجنساني القطري الذي أجراه **البرنامج** عام 2021 أن 33 في المائة فقط من النساء العاملات في الزراعة يتمتعن بتغطية الضمان الاجتماعي.[18] وتحصل نسبة صغيرة من النساء الريفيات، المقدرة بنحو 10 في المائة، على رعاية صحية مجانية بسبب الطبيعة غير الرسمية لعملهن. وفي السنوات الأخيرة، وُضعت آليات وطنية لدعم المرأة التي تعيش في المناطق الريفية. ورفعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن مخصصاتها المالية للزراعة إلى 30 في المائة (بعدما كانت 5 في المائة).

23- ولا يتوافق نظام الرعاية الاجتماعية مع الاحتياجات التغذوية، إذ تكلف الأطعمة المغذية لأسرة نموذجية أكثر من 45 في المائة من بدل الرعاية الاجتماعية الشهري،[19] وهو ما يمثل 45 في المائة من الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى 3.5 دولار أمريكي لكل طفل (لثلاثة أطفال على الأكثر). وتسهل الإعانات الغذائية حصول الأشخاص الضعفاء على الأغذية الأساسية، ولكن يثبت يوما بعد يوم أنها غير كافية وغير موجهة جيدا، حيث إن نسبة كبيرة من هذه الإعانات توجه إلى الأشخاص ذوي الدخل المتوسط إلى المرتفع.[20] كما تشوه الإعانات الغذائية القدرة التنافسية للأغذية الأخرى مثل الفواكه والخضروات، مما يعزز الاعتماد على أطعمة أرخص قائمة على الحبوب.

24- وخلص التحديث الذي أُجري على الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع لعام 2020 إلى وجود التحديات التالية:

- تعتمد تونس بشكل كبير على الواردات في استهلاكها المحلي. ففي عام 2018، بلغت الواردات الغذائية 9 في المائة من إجمالي الواردات (شكلت الحبوب 52 في المائة من الواردات الغذائية).[21]

---

[18] مجموعة إدارة الإنترنت. 2019. *تونس: ما يقارب 70 في المائة من المزارعات لا يتمتعن بتغطية الضمان الاجتماعي.*

[19] **البرنامج**. 2021. *تحليل سد الفجوة التغذوية*. (مطبوعة قيد النشر).

[20] منظمة العمل الدولية. 2020. *ملامح الحماية الاجتماعية في تونس.*

[21] منظمة الأغذية والزراعة. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة.

- يعاني قطاع الزراعة من مشاكل تنظيمية وهيكلية. كما أن البنية التحتية الهيدرولوجية في معظمها قديمة بمتوسط معدل فقد للمياه يبلغ 30 في المائة. ومعظم المزارعين هم من كبار السن ولا يستفيدون من نظام الحماية الاجتماعية.
- على الرغم من انخفاض معدل الفقر من 25 في المائة في عام 2000 إلى 15 في المائة في عام 2015، فقد حدث تحول في الأطعمة مع انخفاض كبير في قيمة السعرات الحرارية للمدخول التغذوي، من 82 سعرة حرارية في اليوم في عام 2011 إلى 24 سعرة حرارية في اليوم في عام 2015. وقد أدى هذا التغيير إلى زيادة معدلات سوء التغذية (السمنة والسكري وفقر الدم)، مما أثر على الأطفال والنساء وكبار السن والفقراء وخاصة في المناطق الريفية.
- تشتمل الفجوات الرئيسية المتعلقة بالسياسات على الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للتغذية الصحية؛ ومعالجة المستويات العالية من الأغذية المهدرة من خلال استجابة سياساتية منسقة تشمل جميع أصحاب المصلحة؛ ودعم ريادة الأعمال الزراعية، مع إعادة هيكلة نظام التدريب المهني الزراعي وخدمات الإرشاد.

25- وسلط الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع الضوء على الوجبات المدرسية كمكون أساسي في النظام الوطني للحماية الاجتماعية الذي يمكن الاستفادة منه لضمان حصول الأشخاص الأشد ضعفا على الأغذية ولتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود والتمكين الاقتصادي للنساء من خلال اتباع نهج قائم على المنتجات المحلية. ومع ذلك، لا تزال تونس تفتقر إلى القدرة على تنفيذ برنامج الوجبات المدرسية بالشكل المناسب. فمن الناحية التاريخية، تولت "جمعية تطوير التربية المدرسية"[22] إدارة البرنامج وكان يرمي إلى تغطية الأطفال الضعفاء فقط، ولكن لجأت المدارس إلى خفض جودة الأغذية من أجل تقديمها لجميع التلاميذ. وكان التمويل يُقدم مرتين في السنة، مما أدى إلى ترتيبات غير رسمية بين المدارس وتجار التجزئة لشراء المواد الغذائية عن طريق الائتمان. وتولى ديوان الخدمات المدرسية (OOESCO)، الذي أُنشئ في عام 2017 لتحسين جودة التغذية المدرسية، المسؤولية في عام 2019. وترسل الآن الأموال إلى المسؤولين الإقليميين المفوضين الذين يقومون بتركيز عمليات الشراء بناء على احتياجات المدارس من خلال عملية تقديم عطاءات تنافسية، ولكن قدراتهم محدودة مما يؤدي إلى التأخير وعدم اتساق التعامل مع برنامج الوجبات المدرسية.

26- وأصبح الحد من مخاطر الكوارث موضوعا حكوميا مهما، ولكن التعقيدات الكامنة في مخاطره المختلفة تؤدي إلى تشتت الحوكمة والتنسيق بين العديد من الكيانات العامة (وزارات الداخلية، والبيئة، والفلاحة)، مما يؤدي إلى ضعف الاستجابة الشاملة للطوارئ وجهود الحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، تفتقر تونس إلى إطار قانوني وسياسي موحد وشامل لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ، مما يؤدي إلى تجزؤ المؤسسات ونشوء تحديات تعيق تنسيق السياسات. ويركز الإطار التشريعي الحالي للحد من مخاطر الكوارث بشكل أساسي على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.[23]

2- الآثار الاستراتيجية بالنسبة للبرنامج

2-1 الإنجازات والدروس المستفادة والتغييرات الاستراتيجية بالنسبة للبرنامج

27- خلص تقييم لامركزي لعام 2019 إلى أن **البرنامج** كان جهة فاعلة رئيسة في تنفيذ البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وقام بدعم تعزيز الأطر القانونية، وتجريب نماذج جديدة بنهج متعدد الأبعاد، والسعي إلى تحسين الحوكمة والروابط مع الإنتاج المحلي وفرص تحقيق النساء الريفيات للدخل. وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في معظم مجالات التدخل، فإنه لم يُترجم بعدُ إلى تحسينات ملموسة في إدارة التغذية المدرسية وجودة الوجبات. وحتى عام 2018، أدى نقص الموارد إلى الحد من تنفيذ البرامج التجريبية، وكانت بعض محاور البرنامج في حاجة إلى تعزيز، مثل المشتريات المحلية والمشاركة المجتمعية. وتعتزم وزارة التربية المساهمة في التقييم اللامركزي القادم المقرر إجراؤه عام 2023.

[22] 120 يوم تغذية في السنة، بميزانية تبلغ نحو 0.25 دولار أمريكي لكل تلميذ في اليوم.

[23] البنك الدولي. 2020. *برنامج تونس المتكامل لمواجهة الكوارث: وثائق معلومات البرنامج (PID)*.

28- والتمست الوزارات الرئيسية الحصول على الدعم التقني من **البرنامج**: حيث تفكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في توسيع نطاق نموذج المطبخ المركزي عبر الجامعات، وقد التمست وزارة الصحة من **البرنامج** تنسيق تحليل سد الفجوة التغذوية ودعم وضع استراتيجية متجددة للتغذية الوطنية ستساهم فيها العديد من الاستقصاءات الجارية[24] في عام 2021. وسيعمل التقييم الجاري للأمن الغذائي وسبل عيش النساء الريفيات اللواتي يعملن في منظمات التنمية المجتمعية والزراعية على توجيه المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2020-2025) وخطة العمل ذات الصلة. ويُعد **البرنامج** عضوا في اللجنة التوجيهية المسؤولة عن وضع المرحلة الثانية.

29- ويقدم **البرنامج** المشورة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية على الاستعداد للكوارث. فمنذ ديسمبر/كانون الأول 2017، كان **البرنامج** يدعم وزارة البيئة والديوان الوطني للحماية المدنية في تنفيذ شراكة الاستعداد العالمية. وصدر بيان مشترك في يناير/كانون الثاني 2020 ووُقعت مذكرة تفاهم مع برنامج للتشغيل المشترك في يونيو/حزيران 2020. وسيقدم **البرنامج** دعما تقنيا لعملية وضع خطة عمل لتعزيز القدرات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستجابة للكوارث الطبيعية، ستُنشر في عام 2021.

30- وينفذ **البرنامج** نهجا ثلاثي المحاور بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارة الفلاحة بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ التشاركية.[25] وقام **البرنامج** بتحديث تقييمه بشأن قدراته اللوجستية،[26] وهو عنصر أساسي في خطته للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

31- وفي عام 2020، ضاعف **البرنامج** جهوده لدعم استجابة الحكومة لكوفيد-19، وتوسيع قاعدة شراكاته وتقديم مساهمات في شبكات الأمان الأخرى. ويُعد **البرنامج** عضوا في اللجنة الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 التابعة لوزارة الفلاحة.[27] ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، قدم **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد لصالح الأسر الضعيفة المتضررة من إغلاق المدارس. وكشفت العملية عن تناقضات في بيانات الضعف بين وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة، ودعم **البرنامج** تصميم قاعدة بيانات شاملة لأطفال المدارس الابتدائية، لتتماشى مع قاعدة البيانات المركزية لوزارة الشؤون الاجتماعية.

32- ودفعت هذه الأنشطة الحكومة إلى الاعتراف بالحاجة إلى تصميم شبكات أمان مستجيبة للصدمات لتلائم خصيصا احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للسكان الأشد ضعفا. ويعمل **البرنامج** مع وزارة الفلاحة من خلال المرصد الوطني للزراعة والمعهد الوطني للإحصاء ومع شركاء آخرين على إنشاء نظام وطني دائم لرصد الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد نفذت مشروعات تجريبية في ثلاث ولايات في فبراير/شباط 2021.

33- وسيستكشف **البرنامج** ووزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2021 توزيع التحويلات الاجتماعية "الإضافية" على الأسر الضعيفة من خلال البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة في الولايات ذات معدلات الفقر المرتفعة التي تأثرت بالصدمات الاقتصادية وغيرها من الصدمات وفي الأماكن التي أوضحت فيها استقصاءات الأمن الغذائي وجود ضعف في استهلاك الأغذية. وسيمكن المشروع التجريبي الحكومة من اختبار طرق العمل بالمرونة الرأسية في التحويلات الاجتماعية من أجل تقديم المساعدة على النطاق المطلوب. وستُتخذ بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين القرارات بشأن الجدوى، والملاءمة، واختيار طريقة التنفيذ، والكفاءة، وتفضيلات المستفيدين، وقيم التحويل، وقدرة تجار التجزئة، وتحليل المخاطر.

---

[24] استقصاء تغذوي عن عادات الأكل ونقص المغذيات الدقيقة أجري بالتعاون مع المعهد الوطني للتغذية والتكنولوجيا الغذائية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وتقييم تكلفة الأطعمة وتحليل سد الفجوة التغذوية.

[25] يتكون النهج الثلاثي من ثلاث عمليات على ثلاثة مستويات: تحليل السياق المتكامل على المستوى الوطني، وهي المرحلة النهائية؛ وبرمجة سبل العيش الموسمية على المستوى دون الوطني؛ والتخطيط التشاركي المجتمعي على المستوى المحلي، الذي سيبدأ في يونيو/حزيران 2021.

[26] انظر https://dlca.logcluster.org/display/public/DLCA/Tunisia.

[27] أجرى **البرنامج** تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة في الولايات الثلاث الأكثر ضعفا (تلك التي لديها أعلى معدلات فقر) وفي ولاية سليانة (حيث يقوم **البرنامج**، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة الفلاحة، بتعزيز التنمية الزراعية المحلية) بغية تقييم حالة الأمن الغذائي في صفوف الأشخاص الأكثر ضعفا وإثراء جهود الاستجابة الحكومية. وأظهر الاستقصاء أن 50 في المائة من الأسر التي تمت مقابلتها في المناطق المستهدفة في ولايتي القيروان والكاف تلجأ إلى استراتيجيات التصدي السلبية بسبب نقص الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية.

34- *التحول الاستراتيجي*: بالإضافة إلى تقديم الدعم المستمر من خلال المساعدة التقنية وتعميم أفضل الممارسات وتقديم المشورة التكنولوجية والرقمية لتعزيز وتوسيع البرنامج الوطني للوجبات المدرسية ودعم تصميم السياسات الشاملة للتغذية والمراعية للمنظور الجنساني، سيولي **البرنامج** اهتماما خاصا لسلسلة إمداد الوجبات المدرسية، بتعزيز عمليات الشراء، ولا سيما من خلال رقمنة البيانات وتعزيز التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. كما سيعزز **البرنامج** قدرات رابطات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما رابطات النساء الريفيات، بهدف تعزيز جودة برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية واستدامته وتأثيره، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المحيطة بالمدارس على الصمود. وسيولى اهتمام خاص لإدراج الشباب العاطلين عن العمل في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وسيدعو **البرنامج** إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، المعرضين على وجه الخصوص لخطر التخلف عن الركب، وإلى إرساء تعاون وثيق مع منظماتهم المعنية.

35- وسيواصل **البرنامج** دعم استجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19 وسيضاعف جهوده لتعزيز الاستعداد لمخاطر الكوارث والاستجابة للصدمات على المستويين الوطني والمحلي. وفي إطار شراكة مع وزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، سيدعم **البرنامج** المشروعات التجريبية المتعلقة بإدارة البيانات وتعميم نظام رصد الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، مما يتيح جمع الرؤى والأدلة الدامغة في الوقت المناسب لأغراض تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للصدمات ومرونة نظام الحماية الاجتماعية من خلال فهم مظاهر الضعف المتغيرة بنحو أفضل.

36- وتماشيا مع خطة عمله بشأن المسائل الجنسانية لتونس (2020)، سيدرج **البرنامج** مسألة مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع أنشطته. ويبين النهج المتعدد الأبعاد المتبع في الوجبات المدرسية الجهود الكبيرة المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضمان أن ترمي البرامج إلى إحداث "تحول في المنظور الجنساني". وسيعزز **البرنامج** خلق فرص مدرة للدخل من خلال دعم إدراج المنظمات المجتمعية النسائية في البرنامج. ويعمل **البرنامج** عن كثب مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ووزارة الفلاحة، ووزارة الصحة وسيواصل الدعوة لوضع استراتيجية وطنية للتغذية لمكافحة العبء المزدوج لسوء التغذية، الذي يؤثر على النساء أكثر من الرجال. وسيواصل **البرنامج** دعم الدراسات الجنسانية والتغذوية من أجل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة.

2-2 المواءمة مع خطط التنمية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والأطر الأخرى

37- صُممت الخطة الاستراتيجية القطرية بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2021-2025)، الذي يوائم أنشطة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها. وبالتالي، تقدم الخطة الاستراتيجية القطرية الدعم في المجالات الاستراتيجية التي حددتها الحكومة كأولوية. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في "بناء الثقة لتعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية". ولضمان تلبيتها للاحتياجات المحددة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تسترشد الخطة الاستراتيجية القطرية بتحليل محدد السياق للمنظور الجنساني والعمر قائم على مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

38- ويساهم **البرنامج** في الحصائل 1 و3 و4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ويشترك في قيادة العمل نحو تحقيق الحصيلتين 3 و4 مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة:

- *الحصيلة 1:* قيام المؤسسات التي تنفذ سياسات عامة فعالة ومراعية للمخاطر بالشراكة مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية بتسخير موارد البلد في سبيل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود وتوفر فرص عمل لائقة، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا.[28]

[28] يُتاح إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بلغته الفرنسية الأصلية على:
https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-11/Tunisia-UNSDCF-2021-2025.pdf.

- *الحصيلة 3:* تمتع نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بالقدرة على الصمود، وتتيح الوصول المنصف لخدمات ذات نوعية جيدة، ولا سيما للأشخاص الأكثر ضعفا، وتشرك السكان بشكل فعال، بحلول عام 2025.
- *الحصيلة 4:* ضمان جميع الجهات الفاعلة المعنية لإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والأراضي بطريقة منصفة وشفافة ومستدامة وتحسن قدرتها على الصمود والتكيف في مواجهة تغير المناخ والصدمات، وكذلك تحسين قدرة السكان، ولا سيما الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، بحلول عام 2025.

39- وبالإضافة إلى مساهماتها في هدفي التنمية المستدامة 2 و17، ستعزز برامج **البرنامج** قدرة تونس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و4 (التعليم الجيد)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و13 (العمل المناخي). وتماشيا مع الأهداف الأوسع نطاقا للنتيجة الاستراتيجية 5 **للبرنامج**، سيسهل هذا الأخير إقامة الشراكات المسؤولة والخاضعة للمساءلة من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وسيسعى جاهدا لضمان اتساق السياسات والإجراءات، وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ وتعزيز الابتكار من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

3-2 العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

40- تستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى الشراكات والبرامج الجارية والمناقشات المنتظمة التي تُعقد داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الوزارات الحكومية ومختلف المنظمات، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وأجرى المكتب القطري مشاورات داخلية وخارجية، وقام بتجميع البيانات والتحليلات المناسبة لتوجيه جهود تحديد الأولويات، وقدم مشروع "خط الرؤية" إلى الجهات المانحة. ويواصل **البرنامج** التركيز على المساعدة التقنية ودوره كعامل تمكين للتغيير الذي تقوده الحكومة. وسيتم الإبقاء على مذكرات التفاهم وخطط العمل الموقعة مع مختلف أصحاب المصلحة. ويعمل **البرنامج** مع المنظمات المجتمعية الريفية والمدارس الريفية والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح التي تعزز تعميم المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. كما يعمل **البرنامج** على تعزيز مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع في برامجه وينظم اجتماعات فصلية مع جميع الشركاء الحاليين والمحتملين، بما ذلك القطاع الخاص، لتقاسم المعلومات والتنسيق.

3- الحافظة الاستراتيجية للبرنامج

3-1 الاتجاه، والتركيز، والآثار المنشودة

41- تستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى نظرية التغيير في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتهدف أساسا إلى تعزيز قدرة الحكومة في مجالين رئيسين:

- تحسين جودة واستدامة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية من خلال المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات المقدمة إلى وزارة التربية وديوان الخدمات المدرسية؛
- الوقاية من تغيرات المناخ والصدمات والتخفيف من وطأتها والاستجابة لها من خلال تقديم المساعدة التقنية، وتعزيز نوعية البيانات، وطرائق التحويل التجريبية.

42- ومن خلال العمل مع المعهد الوطني للتغذية والتكنولوجيا الغذائية والوزارات، سيسعى **البرنامج** إلى زيادة التنوع الغذائي لمعالجة العبء المزدوج لسوء التغذية، وتحسين توافر وجودة البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز دمج المفاهيم والأطر التي تعزز التغذية والأمن الغذائي والاستجابة للصدمات في نظام الحماية الاجتماعية، وضمان أن تصنف جميع البيانات حسب الجنس والعمر وأن تُعمم الاعتبارات الجنسانية في جميع البرامج والسياسات ومبادرات تعزيز القدرات.

43- وتهدف الخطة الاستراتيجية القطرية إلى تحقيق المزيد من الاستدامة في النظم الغذائية. وسيركز **البرنامج** على دعم استعراض عملية شراء الأغذية في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وتعزيز قدرة منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

على توفير الأغذية للمدارس، من خلال تعزيز الروابط بين المزارعين والأسواق المؤسسية عن طريق التدريب والرقمنة والدعوة؛ وتشجيع الزراعة الإيكولوجية والزراعة العضوية؛ وزيادة قدرات التمويل الذاتي عن طريق توجيه الموارد المالية وتعزيز الروابط مع المؤسسات المالية المحلية؛ وتوفير المواد التعليمية التي تعزز أفضل الممارسات في الزراعة المستدامة، والتغذية، والاستهلاك من خلال رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي.

2-3 الحصائل الاستراتيجية، ومجالات التركيز، والنواتج المتوقعة، والأنشطة الرئيسية

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة المختارة في المناطق المستهدفة وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات والمخاطر المناخية، بحلول عام 2025

44- تركز هذه الحصيلة الاستراتيجية على زيادة قدرة المجتمعات الريفية على الصمود من خلال تعزيز الروابط مع الإنتاج الزراعي المحلي وخلق فرص تحقيق النساء الريفيات للدخل. وتماشيا مع استراتيجية **البرنامج** للتغذية المدرسية للفترة 2020-2030، ستعزز الخطة الاستراتيجية القطرية دعم الجهود الحكومية بغية إضفاء اللامركزية على مشتريات البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وتعزيز الجانب المتعلق بسلسلة الإمداد من النموذج، وإشراك مجموعات التنمية الزراعية للنساء الريفيات والتواصل مع تعاونيات الخدمات الزراعية (SMSAs) لإمداد المدارس بمنتجاتها مباشرة. وسيواصل **البرنامج** دعم الجهود المبذولة لرقمنة سلسلة إمداد مشتريات التغذية المدرسية بشكل مستدام، مما يجعلها أكثر شفافية من خلال استخدام الحلول الرقمية المبتكرة التي تربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالمقاصف المدرسية من خلال شبكة من شركات النقل الخاصة، وبالتالي ضمان أن يكون إمداد الأغذية ذات النوعية الجيدة مستقرا وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب باتباع إجراءات شفافة.

45- وسيبذل **البرنامج** جهدا خاصا لإشراك النساء الريفيات في أنشطته لدعم القدرة على الصمود ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولدى وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خططا لتشجيع استيعاب القوة العاملة الزراعية النسائية في مجموعات التنمية الزراعية وتعاونيات الخدمات الزراعية من أجل ضمان توظيف النساء بشكل رسمي. ويعمل **البرنامج** على تعزيز ربط تعاونيات الخدمات الزراعية ومجموعات التنمية الزراعية للنساء الريفيات بالتغذية المدرسية والأسواق الأخرى، مما يوفر لهن فرصا اقتصادية. ويجري **البرنامج** حاليا تقييما أساسيا للأمن الغذائي واستراتيجيات التكيف في مجموعات التنمية الزراعية للنساء الريفيات بهدف توفير المعلومات لإجراء تحليل جنساني شامل.

مجالات التركيز

46- يتمثل مجال تركيز هذه الحصيلة الاستراتيجية في بناء القدرة على الصمود.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

47- تساهم هذه الحصيلة الاستراتيجية في الحصيلة 4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الريفية، واستراتيجية البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وجهود الحكومة لترسيخ اللامركزية. وترتبط هذه الحصيلة بشكل وثيق بالحصيلة الاستراتيجية 2، والتي تشمل تقديم المساعدة التقنية لديوان الخدمات المدرسية وتعزيز الوقاية من مخاطر الكوارث. كما تساهم في أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و2 (القضاء على الجوع) و4 (التعليم الجيد) و5 (المساواة بين الجنسين) و13 (العمل المناخي).

النواتج المتوقعة

48- سيساهم الناتج التالي في تحقيق الحصيلة الاستراتيجية 1:

- *الناتج 1*: استفادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات والشباب العاطلين عن العمل من تعزيز الوصول إلى التغذية المدرسية والأسواق الأخرى، مما يساهم في ترسيخ نظم غذائية مستدامة وفعالة.

الأنشطة الرئيسية

النشاط 1: تقديم المساعدة التقنية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

49- يهدف هذا النشاط إلى تطوير التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية لتصبح سوقا مؤسسيا للمنتجات المحلية، بينما يهدف إلى تحقيق أهداف تحسين التغذية والبيئة من خلال تعزيز القدرات في الزراعة الإيكولوجية والإنتاج العضوي والاستدامة البيئية. ويمكن أن يساعد سوق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في الحد من تقلب الأسعار، مما يتيح التخطيط بشكل أفضل والقيام باستثمارات طويلة الأجل، ولا سيما عندما تُنفذ البرامج على نطاق واسع وتُدمج في الاستراتيجيات الوطنية. ويهدف هذا النشاط أيضا إلى الترويج للأغذية الصحية بين أطفال المدارس وأسرهم والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وستُستخدم رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي من أجل إذكاء وعي الفئات المستهدفة بشأن الإنتاج الزراعي المستدام وأفضل الممارسات في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. ويعتزم **البرنامج** إجراء تحليل لسلسلة القيمة حسب الحاجة لتقييم الاختناقات المحتملة، وأوجه القصور والاختلالات في السوق، والطرق التي يتم بها تمرير آثار قرارات التسعير إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المستهدفين.

50- وستُجرى تقييمات مختلفة بشأن إمكانات السوق المحلية واحتياجات المدارس؛ والنظم الغذائية القائمة والبنية التحتية للتخزين وشبكات التوزيع؛ وقيم وتركيبة المشتريات المحلية؛ وقدرة المزارعين وتنافسية منتجاتهم؛ وقدرة السلطات الإقليمية والمحلية على تنفيذ آليات الشراء الفعالة التي تستهدف المشتريات المحلية.

51- ويستند هذا المكون إلى الجهود الجارية التي يبذلها **البرنامج** لتعزيز التعاونيات الزراعية من خلال المشروعات التجريبية التي يمكن تكرارها على الصعيد الوطني. وستشمل موضوعات أنشطة تعزيز القدرات الحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز تخزين الأغذية ونقلها وإدارتها والحد من هدرها، وتحسين مراقبة جودة الأغذية وسلامتها، ورقمنة نظام سلسلة الإمداد، والتدريب على الائتمان بالغ الصغر، ومجموعات الادخار، والتأمين.

52- وستستفيد المزارعات والشباب العاطلون عن العمل من تعزيز القدرات التقنية والمهارات القابلة للتسويق التي تزيد الدخل الزراعي وتحسن سبل العيش. وسيضمن التعامل مع خدمات الإرشاد الزراعي الحكومية أن تكون حصائل البرامج مستدامة على المدى المتوسط. وصُممت جميع الأنشطة لتعزيز القدرات على التكيف مع الصدمات وامتصاصها.

53- وسيزيد **البرنامج** من مشاركة رابطات صغار المنتجين والناقلين من خلال تقديم الدعم المباشر الذي يمكّن الاستثمار في منتجات عالية الجودة وإرساء علاقات تعاقدية دائمة مع البرنامج الوطني للوجبات المدرسية والأسواق الأخرى. وستُقدم المنح لتلبية احتياجات 12 منظمة مهنية لصغار المنتجين وتسهيل وصولهم إلى السوق المحلية. وتشمل الأنشطة المؤهلة دعم الوصول إلى المشورة القانونية (مثل محامي قضايا الضرائب) وتمويل التكاليف الإدارية للتسجيل وتنمية القدرات وشراء المعدات الأساسية وتسويق المنتجات. ويجري حاليا اختبار النظام الإيكولوجي "للميل الأخير"، وهو نظام رقمي أنشأه **البرنامج** وهدفه ربط المزارعين ببرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وسيستثمر **البرنامج** في تنمية المهارات التقنية للمزارعين وتثقيفهم حول أمور المالية الرقمية وتعزيز وصولهم إلى تقنيات ومدخلات التكيف مع تغير المناخ.

الشراكات

54- يعمل **البرنامج** مع وزارة الفلاحة، ووزارة التربية، ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، وأصحاب المصلحة الآخرين على إنشاء آليات لإقامة العلاقات والتجميع المحتمل بين المنظمات (مجموعات التنمية الزراعية، بما في ذلك للنساء الريفيات، وتعاونيات الخدمات الزراعية) وبين هذه المنظمات وديوان الخدمات المدرسية والبرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وتساهم لجان التنمية الزراعية الإقليمية في هذا المجال من خلال تقديم أنشطة تعزيز القدرات بشأن الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة.

الافتراضات

55- سيكون **البرنامج** في وضع يسمح له بالمساهمة بفعالية في هذه الحصيلة الاستراتيجية شريطة أن تحافظ الحكومة على أولوياتها الحالية وأن يظل الوصول إلى المناطق المستهدفة ممكنا. وسيعتمد النجاح في تحقيق هذه الحصيلة أيضا على نجاح الجهود المبذولة في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2 بشأن تعزيز قدرة الحكومة على دعم ترسيخ مزيد من اللامركزية في عملية الشراء.

استراتيجية الانتقال وتسليم المسؤولية

56- بمجرد إضفاء الطابع المؤسسي على المشتريات المحلية واكتساب المنظمات المستهدفة ما يكفي من القدرة والخبرة في إمداد البرنامج الوطني للوجبات المدرسية في المناطق المستهدفة، سيتقاسم **البرنامج** النموذج وسيشجع المنظمات الأخرى على تكراره. وسيؤثر السياق الاجتماعي والاقتصادي على مدة الدعم المطلوب، إلا أن المكتب القطري يعتزم إنهاء هذا النشاط بحلول نهاية عام 2025.

الحصيلة الاستراتيجية 2: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المستهدفة في تونس على تنفيذ برامج وجبات مدرسية وحماية اجتماعية شاملة للجميع ومستجيبة للصدمات تُحسِّن الأمن الغذائي والتغذية، بحلول عام 2025

57- تركز الحصيلة الاستراتيجية 2 على دعم الحكومة في تعزيز وتوسيع نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية الأخرى. ومن خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية، سيدعم **البرنامج** جهود وزارة التربية لرقمنة البيانات المتعلقة بالتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وتصميم نظام شامل للرصد والتقييم يتتبع الكفاءة والفعالية. وسيواصل **البرنامج** دعم تقاسم الخبرات والدروس المستفادة في الإقليم من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

58- وسيمكّن تحليل البيانات والتقييمات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية من تصميم سياسات التغذية القائمة على الأدلة والمراعية للمنظور الجنساني، مما يساهم في تعزيز برامج شبكات الأمان الحكومية. ويرمي **البرنامج** إلى معالجة انتشار العبء المزدوج لسوء التغذية من خلال تعزيز البرامج الوطنية المراعية للتغذية والسلوكيات المؤدية إلى تناول أطعمة صحية.

59- وسيواصل **البرنامج** دعم قدرة الحكومة على الاستعداد للصدمات والاستجابة لها من خلال تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك إنشاء نظام وطني لرصد الأمن الغذائي واستخدام النهج الثلاثي. ويعكف **البرنامج** على إدراج مستوى محدود من التحويلات القائمة على النقد المباشرة في الخطة الاستراتيجية القطرية من أجل تجريب مختلف النماذج المتعلقة بإدخال المرونة في آليات الحماية الاجتماعية التي تعزز الاستجابة للصدمات.

مجالات التركيز

60- يتمثل مجال تركيز هذه الحصيلة الاستراتيجية في الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

61- تساهم الحصيلة الاستراتيجية 2 في الحصيلتين 1 و3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتتماشى مع استراتيجية البرنامج الوطني للوجبات المدرسية ومراسيم قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتنفيذ قانون برنامج الأمان الاجتماعي لعام 2019. وتعمل الحكومة على دمج العديد من المبادرات التي ترمي إلى تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالكوارث والمناخ، في برنامج وطني للقدرة على الصمود أمام الكوارث وتغير المناخ. وتساهم هذه الحصيلة الاستراتيجية في أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و4 (التعليم الجيد) و5 (المساواة بين الجنسين).

النواتج المتوقعة

62- سيسهم الناتجان التاليان في تحقيق الحصيلة الاستراتيجية 2:

- *الناتج 2*: استفادة التلميذات والتلاميذ والفئات السكانية الضعيفة من التحسينات القائمة على الأدلة المزمع إدخالها على شبكات الأمان الاجتماعي والتي تسهم في وضع مزيد من السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغذية وإحداث تحول في المنظور الجنساني.
- *الناتج 3*: استفادة الفئات السكانية الضعيفة المستهدفة من تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الوقاية من تغيرات المناخ والصدمات والتخفيف من وطأتها والاستجابة لها.

الأنشطة الرئيسية

النشاط 2: تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية من خلال الابتكارات، وتحسين البيانات، وطرائق التحول التجريبية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

63- يهدف **البرنامج** إلى جعل تجربة تونس معيارا يحتذى به في الإقليم وسيواصل دعم تقاسم الخبرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيواصل **البرنامج** دعم ديوان الخدمات المدرسية في تعزيز وتوسيع البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وسيدعم تصميم وتنفيذ آليات تعاقدية جديدة تسهل المشتريات المحلية وتعزز دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في هذا البرنامج. وسيشجع **البرنامج** على إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من خلال إنشاء لجان توجيهية إقليمية. و بشكل خاص، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية لتصميم وتنفيذ عمليات رقمية جديدة تتسم بالشفافية والكفاءة، مع التركيز على المساءلة وترشيد الإنفاق؛ ودعم ديوان الخدمات المدرسية في وضع وتنفيذ آليات تعاقدية تسهل المشتريات المحلية وتعزز دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية؛ وصياغة الاختصاصات لجميع العمليات المتعلقة بالتغذية المدرسية؛ ودعم توسيع البرنامج الوطني للوجبات المدرسية ليشمل مدارس جديدة من خلال تحليل الاستهداف ودراسات الجدوى وتدريب الموظفين وتنظيم حملات التوعية؛ وتصميم نظام شامل للرصد والتقييم يتتبع ويقيس التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وسيعمل **البرنامج** على تكييف مشاركته والتمييز بين نُهجه في المدارس الريفية والحضرية.

64- واستنادا إلى خبرته التقنية العالمية، سيجري **البرنامج** تحليلات خاصة بالأمن الغذائي والتغذية ومراعية للمنظور الجنساني من أجل إثراء التشريعات والسياسات واستراتيجيات البرامج. وسيدعم **البرنامج** استعراض إطار الحماية الاجتماعية، بهدف إدراج مجال تركيز يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الاستجابة للصدمات، وسيدعم الحكومة في إنشاء نظام وطني لرصد الأمن الغذائي وتجريب استخدام التحويلات القائمة على النقد من أجل تحقيق حماية اجتماعية أكثر شمولا للجميع ومرونة واستجابة للصدمات. وسيدعم **البرنامج** المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المعرضة للمخاطر الطبيعية من خلال تعزيز قدراتها على الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وسيستفيد **البرنامج** من الانخراط السابق مع الحكومة، مع التركيز على الروابط بين الإنذار المبكر والعمل المبكر والتمويل للتأثير على عملية وضع السياسات. وبالاشتراك مع الوكالات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، سيجري **البرنامج** تحليلا شاملا للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ورسم خرائط لمناطق سبل العيش لإثراء تصميم وتنفيذ حلول مناسبة وفعالة للحد من الجوع وتزويد صانعي القرار ومجتمع الجهات المانحة بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب بشأن انعدام الأمن الغذائي للأسر وضعفها في الوضع "الطبيعي" طوال مدة الخطة الاستراتيجية القطرية.

الشراكات

65- سيعمل المكتب القطري في تونس بالتنسيق مع وزارة التربية من خلال ديوان الخدمات المدرسية؛ ومع وزارة الفلاحة، التي تقدم الدعم لربط البرنامج الوطني للوجبات المدرسية بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ ومع وزارة الصحة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بشأن التغذية والتوعية الجنسانية؛ ومع وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن وضع نظام للحماية

الاجتماعية يستجيب للصدمات وتجريب التحويلات القائمة على النقد الإضافية؛ ومع وزارة البيئة بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ ومع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن إدارة الأغذية المهدرة والسياسة الوطنية للوجبات الجامعية.

66- ويعد **البرنامج** أيضا عضوا في اللجنة الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 التابعة لوزارة الفلاحة، حيث يساهم في تحليل آثار الجائحة على الأمن الغذائي ويوصي بإجراءات التخفيف على المدى القصير.

الافتراضات

67- سيكون **البرنامج** في وضع يسمح له بالمساهمة بفعالية في هذه الحصيلة الاستراتيجية شريطة أن تحافظ الحكومة على أولوياتها الحالية وأن يظل الوصول إلى المناطق المستهدفة ممكنا.

استراتيجية الانتقال وتسليم المسؤولية

68- بالنظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي في البلاد، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، يتوقع **البرنامج** مواصلة دعم تونس بما يتجاوز الخطة الاستراتيجية القطرية الحالية. ويجب معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه الضعف المرتبطة بالعمر التي تم تحديدها أثناء التنفيذ حتى يخرج **البرنامج** من الخطة الاستراتيجية القطرية.

4- ترتيبات التنفيذ

1-4 تحليل المستفيدين

69- ينصب تركيز أنشطة **البرنامج** في تونس على الأطفال. فمن بين مليون تلميذ في المدارس الابتدائية في البلاد، يعيش 260 000 في أوضاع هشة (26 في المائة) ويستفيدون من برنامج التغذية المدرسية. وسيعمل **البرنامج** على تعزيز قدرة المدارس التي تقدم وجبات مدرسية ساخنة لفائدة 52 000 طفل (الذين سيشكلون المستفيدين غير المباشرين من الخطة الاستراتيجية القطرية ويمثلون 20 في المائة من جميع الأطفال المستفيدين من الوجبات المدرسية). وتتولى الحكومة تمويل برنامج التغذية المدرسية بالكامل، وقد منحت النساء الريفيات حق الحصول على الأراضي المخصصة للحدائق المدرسية التي تدعم البرنامج.

70- ولا يُدمج الأطفال المستفيدون من المقاصف المدرسية بشكل كامل في نظم الحماية الاجتماعية: يميز استقصاء استهلاك الأسر وميزانيتها ومستوى معيشتها لعام 2015 الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء بين فئتين من الأسر الضعيفة: أسر فقيرة (تحت خط الفقر الوطني) وأسر شديدة الفقر تعاني من الفقر المزمن. وينتمي نحو 47 في المائة من الأطفال الذين يستفيدون من المقاصف المدرسية إلى أسر شديدة الفقير و25 في المائة إلى أسر فقيرة، ولكن نظام الحماية الاجتماعية لا يشمل هؤلاء الأطفال.

71- ويدعم **البرنامج** مشاركة المزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة في أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية وسيواصل الدعوة لزيادة حصول النساء على الأراضي وتمكينهن الاقتصادي من خلال إقامة روابط مع التغذية المدرسية والأسواق الأخرى. ولاستهداف هؤلاء المستفيدات، يستثمر **البرنامج** في سياق تشاركي مراعي للمنظور الجنساني وتقييمات للاحتياجات، بما في ذلك مع الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة وقادة المجتمع المحلي وأعضائه.

72- وسيستهدف البرنامج التجريبي للتحويلات القائمة على النقد (السنتان 1 و2 من الخطة الاستراتيجية القطرية) الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتضررة من الصدمات في الولايات الأكثر ضعفا. وسيوفر النظام الوطني لرصد الأمن الغذائي معلومات الاستهداف ذات الصلة. ويمكن أن يمتد استخدام التحويلات القائمة على النقد ليشمل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، الذين يعاني 39 في المائة منهم من انعدام الأمن الغذائي.[29] وهناك حاجة إلى تعزيز قدرة النظام الوطني للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان من أجل تحسين وصول هذه الفئة الضعيفة إلى الأغذية الصحية.

[29] تسلط نتائج تقييم الضعف لعام 2020 الضوء على أثر كوفيد-19 على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

الجدول 1: المستفيدون، حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط (2022-2025)								
الحصيلة الاستراتيجية	**الناتج**	**النشاط**	**فئة المستفيدين**	**2022**	**2023**	**2024**	**2025**	**المجموع**
2	2	2	البنات	7 680	3 840	-	-	**11 520**
			الأولاد	8 640	4 320	-	-	**12 960**
			النساء	2 880	1 440	-	-	**4 320**
			الرجال	4 800	2 400	-	-	**7 200**
			المجموع	**24 000**	**12 000**	**-**	**-**	**36 000**
المجموع *(دون تداخل)*				**24 000**	**12 000**	**-**	**-**	**36 000**

2-4 التحويلات

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

73- من المقرر تجريب التحويلات القائمة على النقد بقيمة 90 دينارا تونسيا لكل أسرة شهريا لمدة ثلاثة أشهر، مع تلقى الأسر الأكثر ضعفا مبلغا إضافيا ليصل المجموع إلى 180 دينارا تونسيا لكل أسرة شهريا عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية. ويعتمد حساب قيمة التحويل على تكلفة السلة الغذائية التي صممتها شعبة التغذية في **البرنامج**. وسيحصل المستفيدون على مبلغ إضافي عند التعرض لصدمة وبعد التحقق من انعدام أمنهم الغذائي من خلال النظام الوطني لرصد الأمن الغذائي. وسيتم تجريب التحويلات القائمة على النقد بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية والهدف من ذلك هو إثبات عدم كفاية الإعانات الحالية والحاجة إلى التحلي بالمرونة في نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. ومن المتوقع أن تتغير طريقة التحويل من النقد إلى قسائم القيمة أو قسائم السلع، حسب السياق. وسيدعم **البرنامج** وزارة الشؤون الاجتماعية في إجراء تحليلات مختلفة للاحتياجات الأساسية، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والمعهد الوطني للتغذية والتكنولوجيا الغذائية والمعهد الوطني للإحصاء، لتحليل احتياجات السكان المرتبطة بشبكات الأمان الاجتماعي والتحويلات القائمة على النقد.

الجدول 2: قيمة التحويلات القائمة على النقد *(دولار/شخص/يوم)*، حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط	
	الحصيلة الاستراتيجية 2
	النشاط 2
نوع المستفيدين	**الأشخاص المتأثرون بالصدمات الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي**
الطريقة	**التحويلات القائمة على النقد**
التحويلات القائمة على النقد *(دولار/شخص/يوم)*	0.2349
عدد أيام التغذية في السنة	90

الجدول 3: مجموع المتطلبات من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وقيمها		
نوع الأغذية/التحويلات القائمة على النقد	**المجموع *(طن متري)***	**المجموع *(دولار أمريكي)***
المجموع *(الأغذية)*	–	–
التحويلات القائمة على النقد	–	761 099
المجموع *(قيمة الأغذية والتحويلات القائمة على النقد)*	**–**	**761 099**

3-4 قدرات المكتب القطري وملامحه

74- عزز **البرنامج** مستويات التوظيف في المكتب القطري بما يتماشى مع التوصيات الصادرة عن بعثات المواءمة التنظيمية التي أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 و2021 لضمان قدرة كافية من الموظفين. ويتمتع المكتب القطري بقدرات في التغذية المدرسية، وسلاسل الإمداد، والتغذية، وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والتحويلات القائمة على النقد، والتكنولوجيا، والوقاية من الكوارث والاستجابة لها، بالإضافة إلى خدمات الدعم (الموارد البشرية، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والشراكات). ولتعزيز الدعم الميداني وخفض تكاليف السفر، سيُفتتح مكتب فرعي في ولاية القيروان، حيث عرضت الحكومة على **البرنامج** مساحة مكتبية بالمجان. وستنضم كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى **البرنامج** في المكتب الفرعي.

4-4 الشراكات

75- على مر السنين، أقام **البرنامج** شراكة قوية للغاية مع وزارة التربية وديوان الخدمات المدرسية. وتساهم وزارة الفلاحة في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية من خلال تسهيل مشاركة النساء الريفيات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما يشارك المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية في برنامج تصميم قاعدة بيانات وزارة التربية. وتدعم وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعات القدرة التنافسية في بنزرت تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة في مجال الأغذية الزراعية لصالح قطاع التربية. ويدعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البرنامج المذكور من خلال أعمال التجديد في مقاصف المدارس.

76- ويعمل **البرنامج** مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على تعزيز المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود من خلال تعزيز القدرات، والاستقصاءات، ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي، والدعوة. ويعد **البرنامج** الشريك المفضل للوزارة لتنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الريفية (2021-2025). ويُعد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، وهو منظمة تعنى بحقوق المرأة، شريكا مهما **للبرنامج** في نشر أنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في إطار كل من الحصيلة الاستراتيجية 1 والحصيلة الاستراتيجية 2.

77- ويدعم **البرنامج** الخطة الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 التي وضعتها وزارة الفلاحة وإنشاء نظام لرصد الأمن الغذائي. ويستكشف **البرنامج** بالتعاون مع وزارة التجارة والمعهد الوطني للاستهلاك طرقا لتحسين سلاسل الإمداد الغذائي من خلال الابتكار. كما يعمل **البرنامج** مع وزارة البيئة على الاستعداد للطوارئ ومع وزارة الشؤون الاجتماعية على دعم نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والمستجيبة للصدمات.

78- وأقام **البرنامج** شراكات قوية مع عدة وزارات ومنظمات غير حكومية وغير ربحية تعمل على وضع السياسات العامة وتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وقد شارك المكتب القطري في المناقشات والتعاون التقني مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن دعم البرنامج الوطني للوجبات المدرسية والاستجابة لكوفيد-19. وكان **البرنامج** وكالة الأمم المتحدة الرائدة في عملية شراكة الاستعداد العالمية التي أجريت من 2018

إلى 2020 بالتعاون مع وزارة البيئة والديوان الوطني للحماية المدنية. ويستكشف **البرنامج** إقامة المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص لدعم الأولويات الوطنية.

5- إدارة الأداء والتقييم

5-1 ترتيبات الرصد والتقييم

79- سيواصل **البرنامج** العمل على تعزيز نظامه للرصد والتقييم من خلال تحسين جودة البيانات، وضمان أن يكون النظام مستجيبا للمنظور الجنساني والإعاقة، ووضع أدوات منسقة للرصد باستخدام الحلول التكنولوجية المتاحة. وسيجري **البرنامج** استقصاءات أساسية وتقييمات متابعة لقياس التقدم المحرز في الحصائل والنواتج والمؤشرات الشاملة. وستقوم كيانات ثالثة برصد تنفيذ أنشطة تجريب التحويلات القائمة على النقد نيابة عن **البرنامج**. وفي حالة كان الوصول إلى منطقة البرامج محفوفا بالمخاطر، فسيتم إجراء الرصد عن بعد باستخدام المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب. وستُضاف إلى مساهمة **البرنامج** في الرصد المنتظم تقييمات إضافية بشأن لأمن الغذائي والتغذية ومراعاة المنظور الجنساني، وهي تقييمات تراعي النزاعات والهدف منها هو دعم تصميم السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها.

80- وسيكفل نظام الرصد والتقييم في الخطة الاستراتيجية القطرية إجراء رصد دقيق يراعي المنظور الجنساني، ويقيس أداء البرامج بما يتماشى مع إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج**. وسيشارك **البرنامج** في قيادة عملية الإبلاغ عن النتائج بموجب الحصيلتين 3 و4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في عام 2022. وسيتم التأكيد على المنظورات الجنسانية خلال مرحلتي الرصد والتحليل لضمان التوازن بين المدخلات المقدمة من النساء والرجال. وستسعى عملية الرصد جاهدة لتجميع الآثار الإيجابية وأي آثار سلبية محتملة للأنشطة على حياة النساء والرجال والبنات والأولاد وتحليلها والإبلاغ عنها، حسب العمر، ومساهمة أنشطة **البرنامج** في الحصائل الجنسانية. وسيضمن المكتب القطري توافر قدرات كافية لإجراء الرصد والتقييم المراعيين للمنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال فحص الشركاء المتعاونين، والإبلاغ عن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإعاقة حيثما أمكن ذلك.[30] وفي إطار نشاط تعزيز القدرات، يتكفل الشركاء المتعاونون بإجراء الرصد في الموقع ورفع تقارير منتظمة من خلال نظام الرصد والإبلاغ المحدث لعام 2021 باستخدام منصة **البرنامج** المتنقلة لجمع البيانات.[31]

81- وسيرصد **البرنامج** على أساس فصلي التقدم المحرز نحو النتائج المبينة في خطة عمل البرنامج الوطني للوجبات المدرسية والمؤشرات ذات الصلة. وسيساعد **البرنامج** في تعزيز الأدوات الحكومية من أجل وضع واستخدام مؤشرات مراعية للتغذية في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، كما سيضع آليات رصد مستجيبة للمنظور الجنساني تقيس التقدم المحرز نحو المؤشرات المعتمدة. وقد حُددت القيمة الأساسية لمؤشر القدرات الوطنية التي تمتلكها تونس في مجال الوجبات المدرسية بموجب تقييم النهج القائم على النُظم لتحسين نتائج التعليم (SABER) الذي أجراه **البرنامج** في أبريل/نيسان 2014. وحددت استراتيجية الوجبات المدرسية المستدامة أهداف التقدم لكل معيار من معايير الوجبات المدرسية الخمسة ضمن النهج القائم على النُظم لتحسين نتائج التعليم والأهداف المنشودة من السياسات. وسيتم إجراء عملية لمتابعة هذا النهج في عام 2025 وسيتم توثيق الدروس المستفادة لإدماجها في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية.

82- وستخصص موارد كافية لأنشطة الرصد والتقييم في ميزانية الحافظة القطرية. وسيجري المكتب القطري في عام 2023 تقييما لامركزيا لمكون التغذية المدرسية، بالاشتراك مع الحكومة، وتقييما للخطة الاستراتيجية القطرية لتوجيه عملية وضع خطة التغذية المدرسية اللاحقة. وسيساهم **البرنامج** في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

---

[30] باستخدام أسئلة فريق واشنطن لتصنيف البيانات حسب الإعاقة.

[31] نظام جمع البيانات التشغيلية باستخدام الهواتف المتنقلة (MoDa).

2-5 إدارة المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

83- تفاقمت التحديات الهيكلية (البطالة والتضخم والتفاوتات الجغرافية) بسبب جائحة كوفيد-19، وقد تؤدي إلى اضطرابات سكانية تؤثر على عمليات **البرنامج**. وسيواصل **البرنامج** رصد الوضع عن كثب، وتعزيز تقييمات الضعف، والدعوة إلى إنشاء صندوق طوارئ لفرقة العمل اللوجستية من أجل التمكن من الاستجابة الفعالة للصدمات. وقام **البرنامج** بتحديث التقييم اللوجستي وسيدعم الحكومة في رصد الوضع (مثل الأسواق والحدود وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي) من أجل تحديد الاحتياجات في مرحلة مبكرة. ويشارك **البرنامج** في الخطة الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 التي وضعتها وزارة الفلاحة وفي البرمجة المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

84- ويمكن أن يكون لعدم استقرار الوضع السياسي الحالي في تونس تأثير على الأنشطة المقررة المتفق عليها مع الحكومات السابقة. وقد يؤدي تغيير الحكومة إلى تغيير في الأولويات وبالتالي تأخير في مشروعات **البرنامج**. ولتخفيف هذه المخاطر، سيتبنى **البرنامج** نهجا تشاركيا يركز على الحوار البناء مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وللحد من عبء المخاطر السياسية، سيواصل **البرنامج** تعزيز قدرات جهات التنسيق الحكومية وتخطيط ورصد الأنشطة الميدانية مع الشركاء.

المخاطر التشغيلية

85- في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، سيبذل **البرنامج** جهدا لتعزيز آليات تقديم الشكاوى والتعقيبات حتى تعالج تحديات المساواة بين الجنسين والإعاقة والحماية، بما في ذلك مخاطر العنف الجنساني. وسيشمل ذلك اتباع نهج شامل والتأكد من أن آليات تقديم التعقيبات متاحة للأشخاص المعرضين أكثر لخطر التخلف عن الركب. وتتعرض العاملات في الزراعة، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة، للعنف الجنساني على الرغم من سن القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.[32] ويتشارك **البرنامج** مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لمنع العنف الجنساني وزيادة وعي المستفيدين المباشرين وغير المباشرين فيما يتعلق بهذا النوع من العنف.

86- وهناك عدد محدود من المنظمات غير الحكومية الوطنية ذات الخبرة في تونس، مما يؤدي إلى مخاطر تأخر التنفيذ و/أو تقليص فعالية تكلفة أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية. ويعكف **البرنامج** على تعزيز قدرة شركائه الوطنيين من المجتمع المدني. وسيكفل **البرنامج** من خلال عمليات ومتطلبات الانتقاء، اختيار أكثر الشركاء المنفذين قدرة من أجل تعظيم آثار التنفيذ.

87- وتشكل جائحة كوفيد-19 خطرا على صحة وسلامة وأمن الموظفين والمستفيدين والشركاء. ويتخذ **البرنامج** جميع الاحتياطات اللازمة للتخفيف من المخاطر ويعمل بشكل استباقي على إذكاء وعي المستفيدين والشركاء. وللحد من المخاطر، تُنفذ العديد من أنشطة تعزيز القدرات من خلال مؤتمرات عن بُعد وحلقات دراسية شبكية. كما أن التدابير المؤسسية للتخفيف من المخاطر على السلامة والأمن يجري مُبيَّنة بوضوح وتُنفَّذ.

المخاطر الائتمانية

88- دُمجت سياسة **البرنامج** بشأن مكافحة التدليس والفساد في الاتفاقات القانونية مع الشركاء المتعاونين. ويمكن أن يؤدي الطابع غير المتطور للقطاع الخاص وهيكل السوق إلى عدم الامتثال لقواعد ولوائح الشراء في **البرنامج**. وسيقوم **البرنامج** بتوسيع قائمة البائعين وتعزيز عمليات المنافسة والتأكد من أن الموردين المحتملين على دراية بمعايير الشراء في **البرنامج**.

[32] كشف استقصاء حديث أن 59 في المائة من العاملات في الزراعة كنّ ضحايا للعنف في المزارع: 40 في المائة قلن إنهن تعرضن للعنف الأخلاقي، و31 في المائة للعنف اللفظي، و29 في المائة للعنف الجسدي.

المخاطر المالية

89- يمكن أن يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي في تونس إلى ارتفاع الأسعار، مما يؤثر سلبا على برامج **البرنامج**. وسيقوم **البرنامج** برصد الوضع عن كثب وتعديل ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية والدعم حسب الاقتضاء.

3-5 الضمانات الاجتماعية والبيئية

90- تماشيا مع إطار الضمانات البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، سيتم فحص جميع أنشطة **البرنامج** بهدف منع أو تجنب أو التخفيف من أي آثار سلبية محتملة مباشرة أو غير مباشرة. وستوضع الخطط البيئية والاجتماعية على أساس المشروع، وفقا للفحص المؤسسي الإلزامي للضمانات، بما يعكس الالتزامات الواردة في سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ، والسياسة البيئية، والسياسة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وضمان أن تحظى حقوق الإنسان الأساسية والمساواة بين الجنسين بالاحترام والحماية في جميع أنشطة **البرنامج**. وستستلزم الأنشطة استخدام وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مناسب، وتثبيط الممارسات غير الصديقة للبيئة، وأخذ المخاطر المناخية في الحسبان، وإذكاء الوعي بتغير المناخ، بما في ذلك الأنشطة المستهدفة التي تعزز القدرة على الصمود والحد من مواطن الضعف.

6- الموارد اللازمة لتحقيق النتائج

1-6 ميزانية الحافظة القطرية

الجدول 4: ميزانية الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*

الحصيلة الاستراتيجية	النشاط	2022	2023	2024	2025	المجموع
1	1	1 174 113	1 305 014	1 244 371	717 702	**4 441 200**
2	2	2 444 506	1 805 157	1 630 129	1 071 583	**6 951 374**
المجموع		**3 618 619**	**3 110 171**	**2 874 500**	**1 789 285**	**11 392 574**

91- سيخصص ما يقارب 11.7 في المائة من الميزانية (871 335 1 دولارا أمريكيا) لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2-6 آفاق واستراتيجية تدبير الموارد

92- حظيت عمليات **البرنامج** في تونس بتمويل جيد في السنوات الأخيرة. واستفاد المكتب القطري منذ عام 2014 من تمويل متعدد السنوات، مما أتاح له تخطيط أنشطته وتنفيذها بشكل أفضل. وقد أبدت عدة بلدان اهتماما بالمساهمة في الخطة الاستراتيجية القطرية. وسينظر **البرنامج** في البرامج المشتركة حيثما كان ذلك ممكنا وسيوسع قاعدة التمويل لتشمل المؤسسات المالية الدولية. وسيسهل تعاون المكتب القطري حاليا مع الوزارات الرئيسية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف عملية تعبئة الموارد. ولتمويل الأنشطة الجديدة المتعلقة باستدامة النظم الغذائية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، يسعى المكتب القطري إلى التعاون مع البنك الدولي ومرصد الصحراء والساحل.

الملحق الأول

الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (يناير/كانون الثاني 2022 – ديسمبر/كانون الأول 2025)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة المختارة في المناطق المستهدفة وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات والمخاطر المناخية، بحلول عام 2025	فئات الحصائل: تحسين تكيف الأسر مع التغيرات المناخية والصدمات الأخرى وقدرتها على الصمود أمامها	مراعية للتغذية
	مجال التركيز: بناء القدرة على الصمود	

الافتراضات:

سيكون **البرنامج** في وضع يسمح له بالمساهمة بفعالية في هذه الحصيلة الاستراتيجية شريطة أن تحافظ الحكومة على أولوياتها الحالية وأن يظل الوصول إلى المناطق المستهدفة ممكنا. وسيعتمد النجاح في تحقيق هذه الحصيلة أيضا على نجاح الجهود المبذولة في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2 بشأن تعزيز قدرة الحكومة على دعم ترسيخ مزيد من اللامركزية في عملية الشراء

مؤشرات الحصائل:

قيمة وحجم مبيعات أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال نُظم التجميع التي يدعمها **البرنامج**

الأنشطة والنواتج

تقديم المساعدة التقنية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (أنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة)

استفادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات والشباب العاطلين عن العمل من تعزيز الوصول إلى التغذية المدرسية والأسواق الأخرى، مما يساهم في ترسيخ نظم غذائية مستدامة وفعالة (واو: القيام بالشراء من أصحاب الحيازات الصغيرة)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحصيلة الاستراتيجية 2: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المستهدفة في تونس على تنفيذ برامج وجبات مدرسية وحماية اجتماعية شاملة للجميع ومستجيبة للصدمات تُحسِّن الأمن الغذائي والتغذية، بحلول عام 2025	فئات الحصائل: تعزيز قدرات مؤسسات ونظم القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المستجيبون المحليون، بهدف تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم	مراعية للتغذية
	مجالات التركيز: الأسباب الجذرية	

الافتراضات:

سيكون **البرنامج** في وضع يسمح له بالمساهمة بفعالية في هذه الحصيلة الاستراتيجية شريطة أن تحافظ الحكومة على أولوياتها الحالية وأن يظل الوصول إلى المناطق المستهدفة ممكنا

مؤشرات الحصائل:

مؤشر القدرة على الاستعداد للطوارئ

عدد السياسات والبرامج الوطنية ومكونات النظام، في مجال الأمن الغذائي والتغذية، التي تم تعزيزها نتيجة لعمل البرنامج في مجال تعزيز القدرات (جديد)

القدرات الوطنية في مجال التغذية المدرسية المتعلقة بالنهج القائم على النظم لتحسين نتائج التعليم (SABER) (جديد)

الأنشطة والنواتج

تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية من خلال الابتكارات، وتحسين البيانات، وطرائق التحول التجريبية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية)

استفادة التلميذات والتلاميذ والفئات السكانية الضعيفة من التحسينات القائمة على الأدلة المزمع إدخالها على شبكات الأمان الاجتماعي والتي تسهم في وضع مزيد من السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغذية وإحداث تحول في المنظور الجنساني (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

استفادة التلميذات والتلاميذ والفئات السكانية الضعيفة من التحسينات القائمة على الأدلة المزمع إدخالها على شبكات الأمان الاجتماعي والتي تسهم في وضع مزيد من السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغذية وإحداث تحول في المنظور الجنساني (ياء: تحديد/الدعوة إلى إصلاحات السياسات)

استفادة الفئات السكانية الضعيفة المستهدفة من تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الوقاية من تغيرات المناخ والصدمات والتخفيف من وطأتها والاستجابة لها (ألف: تحويل الموارد)

استفادة الفئات السكانية الضعيفة المستهدفة من تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الوقاية من تغيرات المناخ والصدمات والتخفيف من وطأتها والاستجابة لها (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع

جيم-3 تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين السكان المستفيدين من مساعدة البرنامج

المؤشرات الشاملة

جيم 3-1: نسبة الأسر التي تُتخذ فيها القرارات بشأن استخدام الأغذية/النقد/القسائم من قِبل المرأة، أو الرجل، أو كليهما معا، حسب طريقة التحويل

جيم 3-2: نسبة النساء الأعضاء في كيانات صنع القرار بشأن المساعدة الغذائية – لجان، ومجالس، وأفرقة، وغير ذلك

جيم 3-3: نوع التحويل (أغذية، ونقد، وقسائم، أو لا تعويض) الذي يحصل عليه المشاركون في أنشطة **البرنامج**، حسب الجنس ونوع النشاط

جيم-4: تستفيد المجتمعات المحلية المستهدفة من برامج البرنامج بطريقة لا تضر بالبيئة

المؤشرات الشاملة

جيم 4-1*: نسبة اتفاقات الشراكة على المستوى الميداني، ومذكرات التفاهم، والعقود المؤقتة لأنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية التي فُحِصت المخاطر البيئية والاجتماعية بالنسبة لها

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

جيم-1*: يستطيع السكان المتضررون مساءلة البرنامج وشركائه عن تلبية احتياجاتهم الغذائية بطريقة تراعي آراءهم وأفضلياتهم

المؤشرات الشاملة

جيم 1-1*: نسبة الأشخاص المستفيدين من المساعدة الذين يتلقون معلومات عن البرنامج (من هم الأشخاص المدرجون فيه، وما سيحصلون عليه، وما هي مدة المساعدة)

جيم 1-2*: نسبة أنشطة المشروعات التي يتم بشأنها توثيق تعقيبات المستفيدين وتحليلها ودمجها في تحسينات البرنامج

جيم-2*: يستطيع السكان المتضررون الاستفادة من برامج البرنامج بطريقة تضمن وتعزز سلامتهم وكرامتهم ونزاهتهم

المؤشرات الشاملة

جيم 2-2*: نسبة الأشخاص المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على المساعدة دون التعرّض لتحديات تتعلق بالحماية (جديد)

جيم 2-3*: نسبة الأشخاص المستهدفين الذين يقولون إن برامج **البرنامج** تتسم بالكرامة (جديد)

جيم 2-4*: نسبة الأشخاص المستهدفين الذين يصلون إلى برامج **البرنامج** دون عوائق (جديد)

جيم 3*: تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين السكان المستفيدين من مساعدة البرنامج

المؤشرات الشاملة

جيم 3-1*: نسبة الأسر التي تُتخذ فيها القرارات بشأن استخدام الأغذية/النقد/القسائم من قِبل المرأة، أو الرجل، أو كليهما معا، حسب طريقة التحويل

جيم 3-2*: نسبة النساء الأعضاء في كيانات صنع القرار بشأن المساعدة الغذائية – لجان، ومجالس، وأفرقة، وغير ذلك

جيم 3-3*: نوع التحويل (أغذية، ونقد، وقسائم، أو لا تعويض) الذي يحصل عليه المشاركون في أنشطة **البرنامج**، حسب الجنس ونوع النشاط

الملحق الثاني

التوزيع الإرشادي للتكاليف، حسب الحصيلة الاستراتيجية *(دولار أمريكي)*			
	النتيجة الاستراتيجية 4/ غاية التنمية المستدامة 2-4	**النتيجة الاستراتيجية 5/ غاية التنمية المستدامة 17-9**	**المجموع**
	الحصيلة الاستراتيجية 1	**الحصيلة الاستراتيجية 2**	
مجال التركيز	**بناء القدرة على الصمود**	**الأسباب الجذرية**	
التحويلات	2 359 785	3 795 153	**6 154 937**
التنفيذ	1 098 268	1 652 603	**2 750 871**
تكاليف الدعم المباشرة المعدلة	712 088	1 079 356	**1 791 444**
المجموع الفرعي	**4 170 141**	**6 527 112**	**10 697 253**
تكاليف الدعم غير المباشرة (*6.5 في المائة*)	271 059	424 262	**695 321**
المجموع	**4 441 200**	**6 951 374**	**11 392 574**